

قاضي التحقيق العسكري يحيل المكاتب والمعارض السوري علي العبد الله إلى محكمة الجنايات العسكرية

أصدر قاضي التحقيق العسكري الثالث بدمشق يوم الأحد 19/9/2010 قراراً قضى بمنع محاكمة المعارض والمكاتب السوري علي العبد الله بجرم نشر أنباء كاذبة من شأنها وهن نفسية الأمة سندا للمادة (286)، واتهامه بالقيام بإعمال من شأنها تعكير صلات الدولة بدولة أجنبية سندا للمادة (278) من قانون العقوبات السوري، ومحاكمته لأجل ذلك أمام محكمة الجنايات العسكرية بدمشق والمقرر قابل للطعن بالنقض

هذا وقد أعتقل الأستاذان علي العبد الله بتاريخ 17/12/2009 عضو لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا كاتب يكتب في العديد من الصحف والمجلات والدوريات المحلية والعربية عضو الأمانة العامة لإعلان دمشق. وكانت السلطات الأمنية السورية قد قامت عشية اليوم العالمي لحقوق الإنسان بحملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق ممن حضروا اجتماع المجلس الوطني الموسع لإعلان دمشق للتغيير الديمقراطي في دورته الأولى يوم السبت تاريخ

2007 / 12 / 1 والمذي شارك فيه / 163 / عضواً من جميع المحافظات السورية.

وبعدها أصدرت محكمة الجنايات الأولى بدمشق بتاريخ 29/10/2008 قراراً بتجريم قيادي إعلان دمشق: رياض سيف - فداء أكرم الحوراني - أحمد طعمة - أكرم البني - علي العبد الله - جبر الشوقي - ياسر العيتي - طلال ابودان - وليد البني - محمد حجي درويش - مروان العيش - فايز سارة، بجنايتي "إضعاف الشعور القومي - نقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة" وسجنهم لمدة عامين ونصف العام.

واستمرت السلطات السورية بإعتقال عضو الأمانة للإعلان المكاتب علي العبد الله الذي أنهى مدة محكومته وكان المفترض أن يفرج عنه بتاريخ 17/2010، وذلك بناء على ضبط نظم بحقه في مكان توقيفه في سجن دمشق المركزي (عدرا) على خليفة تصريحات العبد الله عن الانتخابات اللبنانية والإيرانية لوسائل إعلام دولية من داخل السجن

ودعا العبد الله بتصريحه السورييين إلى دراسة التجربة الانتخابية اللبنانية وقال "أدعو الشعب السوري لدراسة هذه التجربة والماعتبار بها، ومقارنتها بما يحدث في سوريا حيث انتخابات اللون الواحد المتمثل في الجبهة الوطنية التقدمية، وسيطرة هذه الجبهة على مقاعد البرلمان.."

أما حول الانتخابات الإيرانية قال العبد الله "لقد شكلت التظاهرات الحاشدة التي خرجت من مدن إيران الرئيسية رداً شعبياً على المتاعب بالانتخابات الرئاسية الإيرانية التي قام بها النظام الإيراني في محاولة منه لتثبيت التوازن الاستراتيجي الإقليمي القائم، والذي عمل على إقامته في العقدين الأخيرين بعد أن اهتزت أركانه بهزيمة حزب الله اللبناني في الانتخابات النيابية اللبنانية الأخيرة، والتي كانت ستتهار بهزيمة التيار المحافظ في الانتخابات الرئاسية الإيرانية".

وأضاف "إن استخفاف النظام الإيراني بإرادة المواطنين الإيرانيين وعقولهم، وتزييفه خيارهم السياسي استدعى رداً شعبياً صريحاً وسريعاً بالنزول إلى الشوارع في مظاهرات احتجاج سلمية لم تطبقها عقلية النظام التطرفية فحولتها إلى احتجاجات دامية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتل وجرح العشرات، مما أفقد النظام صدقيته وأطاح بالادعاءات الأخلاقية للرئيس المنتهية ولمايته، وشكل درساً لكل الأنظمة القمعية ببرر حدود القوة وحتمية فشل القمع

وسقوط أدواته، ودرساً للشعوب المضطهدة يبرز أهمية بحثها قضاياها بيدها وأهمية وحدتها في مواجهة القمع، وبالجدية والتمسك بالحقوق والتضحية من أجلها يأتي التغيير المطلوب".

هذا وقد وجهت النيابة العسكرية له تهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها ان توهن نفسية الأمة" و "تعمير صفوة العلاقات مع دولة أجنبية" وقرر قاضي التحقيق العسكري يوم أمس الخميس 17/6/2010 توقيفه وإيداعه سجن (عدرا).

دمشق 1992010

ل د ح